



وفي إطار قراءة ثانية أحيل من مجلس المستشارين مشروع قانون رقم 113.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ومشروع قانون رقم 127.12 يتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين.

ومن السيد رئيس الحكومة توصل المجلس بمراسلة تتعلق بدعوة المرشح السيد حسن بوركالن لشغل المقعد النيابي الذي كان يشغله المرحوم موحى بوركالن.

وأخيراً، عدد الأسئلة الشفوية والكتابية والأجوبة الكتابية التي توصل بها مجلس النواب من 21 إلى 28 أبريل 2015 هي: 75 سؤالاً شفوية، 110 سؤالاً كتابياً، 142 جواباً عن أسئلة كتابية، الأسئلة الكتابية المتبقية دون جواب 10.584، وشكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً، نشرع الآن في جدول الأعمال الذي يتضمن جزأين: يتعلق الجزء الأول بالأسئلة الخورية في سؤالين اثنين، والجزء الثاني يتعلق بباقي الأسئلة ويتضمن ثمانية أسئلة، تفضل السيد النائب.

النائب السيد ميمون عميري (نقطة نظام):

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الرئيس، باسمي كنائب برلماني عن منطقة زاكورة وباسم فريقنا بغينا نطلبو منكم كرئيس ومجلس تلاوة الفاتحة على الحادثة السير اللي وقعت اليوم بمنطقة "تيشكا" بجبال "تيشكا"، بمنطقة ورزازات، واللي عدد الضحايا ديها تقريبا 8 أشخاص حافلة، السيد الرئيس المحترم، ومن خلال كذلك كنتلبيو منكم ومن الحكومة الإسراع في تنفيذ مشروع نفق "تيشكا"، وشكراً.

محضر الجلسة التاسعة والثلاثين بعد المائتين

التاريخ: الثلاثاء 09 رجب 1436 هـ (28 أبريل 2015م).

الرئاسة: السيد راشد الطالب العلمي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: أربع وخمسون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية بعد الزوال والدقيقة الثانية.

جدول الأعمال: الجلسة الشهرية للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة للسيد رئيس الحكومة.

السيد راشد الطالب العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقاً لمقتضيات الفصل 100 من الدستور وخاصة الفقرة الثالثة منه، وعملاً بمقتضيات المواد من 202 إلى 207 من النظام الداخلي، يعقد مجلس النواب هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة التي يجيب عنها السيد رئيس الحكومة.

وقبل الشروع في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيدة الأمانة لتلاوة ملخص عن المراسلات الواردة عن المكتب، فلتفضل.

السيدة مينة بوهودود أمانة المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

توصل مكتب مجلس النواب بمشروع قانون رقم 24.15 يتعلق بالغرف المهنية.



السيد الرئيس:

تعرف الطرق المغربية حوادث سير كل يوم، والفاخرة كنفراوها ترهما على جميع ضحايا الطرق. الكلمة الآن في إطار الجزء الأول المتعلق بالأسئلة المحورية، وأعطي الكلمة في حدود دقيقة لتقديم السؤال المحوري الأول لفرق ومجموعة الاغلبية والمتعلق بالسياسة الحكومية لخفض الدين العمومي واسترجاع التوازنات المالية. السيد الرئيس أنت اللي خاصك تضبط هاذ العملية خليوننا نبدأو الجلسة نبدأوها فواحد الجو هادى، بزاف د الحوادث مفعجة السيد الرئيس.. أنا قلت نترحم السيد الرئيس.. الكلمة لأحد النواب لطرح السؤال حول السياسة الحكومية لخفض الدين العمومي واسترجاع التوازنات المالية شكون اللي غيطرح السؤال؟

النائب السيد الحسين قاسمي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

عرف المغرب خلال العشر سنوات الأخيرة إشكالات كبيرة على مستوى التدبير المالي العمومي أدت إلى تفاقم عجز الميزانية وارتفاع المديونية بشكل مضطرب وضعف القدرات الاستثمارية العمومية نتيجة انخفاض قدرة الموارد العادية على تغطية النفقات الجارية ونفقات الاستثمار.

وبالنظر للأهمية القصوى التي يكتسيها استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية والميزانانية، فإننا نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم، ماهي إستراتيجية الحكومة للتحكم في التوازنات المالية؟ وماهي التدابير التي تعتمون اتخاذها لخفض موارد وتكاليف الدين العمومي؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة عن السؤال.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن ولاة.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أود في البداية أن أشكر فرق ومجموعة الأغلبية على طرح هذا الموضوع المهم المتعلق بسياسة الحكومة لخفض الدين واسترجاع التوازنات المالية، وجوابا على هذا السؤال سأبين أولا لماذا وكيف يتم اللجوء إلى الاستدانة، ثم سأستعرض ثانيا أسباب ارتفاع مديونية المغرب خلال السنوات الأخيرة وسأوضح في الأخير استراتيجية الحكومة للتحكم في التوازنات المالية وخفض الدين العمومي.

أولا: لماذا وكيف يتم اللجوء إلى الاستدانة؟

في البداية لا بد من التأكيد على أن الحكومة ومنذ توليها المسؤولية جعلت من الاستعادة التدريجية للتوازنات المالية أولوية كبرى، إلى جانب أولويات مهمة أخرى تتمثل في تسهيل الحياة للمقاولة وتحسين مناخ الأعمال وإعادة التوازن للمجتمع من خلال الاهتمام بالفئات المهمشة، وذلك في إطار تنزيلها للمبدأ الذي نص عليه الدستور في فصله 77 والقاضي بأن يسهر البرلمان والحكومة على الحفاظ على توازن مالية الدولة.

كما ينبغي التذكير بالمعطيات التالية: إن تعبئة التمويلات عبر اللجوء إلى الاستدانة يفرضها عجز الموارد العادية المتوفرة عن الاستجابة للنفقات المتزايدة التي تتطلبها مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إن المديونية مرتبطة ارتباطا وثيقا وأوتوماتيكيا بمستوى عجز الميزانية، حيث تعرف المديونية ارتفاعا في السنوات التي تسجل عجزا في الميزانية وتتناقص في السنوات التي يتراجع فيها عجز الميزانية أو يكون فيها فائض في الميزانية. إن اللجوء إلى الاستدانة عند الضرورة لا يشكل إشكالا في حد



2011 و 2014 مقابل 39,8 مليار درهم بين 2007 و 2010؛

- دعم الاستهلاك وذلك من خلال الرفع من الأجور، حيث بلغت كتلة الأجور 96,5 مليار درهم في المتوسط السنوي بين 2011 و 2014 مقابل 72,6 مليار درهم بين 2007 و 2010؛

- تحمل التكاليف المقاصة التي بلغت 44,5 مليار درهم في المتوسط السنوي بين 2011 و 2014 مقابل 22,1 مليار درهم بين 2007 و 2010، لذلك فإن تدهور مؤشر المديونية هو نتيجة طبيعية للسياسة الاقتصادية التوسعية والإيرادية والتي نهجتها الحكومة والتي سمحت في خضم مناخ متقلب على المستويين الدولي والإقليمي لاقتصادنا بمواصلة حيويته والحفاظ على مناعته، وفي المقابل أدت هذه السياسة إلى استهلاك الهوامش المالية المتاحة وتعمق عجز الميزانية وارتفاع مؤشر المديونية.

وبالرغم من أن نسبة المديونية تبدو مرتفعة، فإن الأهم هو مدى استدامة هذا الدين، إذ أن المستوى الحالي للمديونية يعد بعيدا عن الخط الأحمر والذي حدده صندوق النقد الدولي، بالنسبة للدول الصاعدة بنسبة 70 % من الناتج الداخلي الخام، والحال أن مديونية الخزينة لا تتعدى 64 %، كما أن الدين العمومي يبقى متحكما فيه كما تدل على ذلك مؤشرات المخاطر المتعلقة به والتي تبقى في مستويات مقبولة في متم سنة 2014، محدودية المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل حيث لم تتجاوز حصة الدين ذو المدى القصير 17 %، محدودية المخاطر المتعلقة بسعر الفائدة حيث لا يمثل الدين ذو سعر الفائدة المتغير سوى 8.4 في المائة.

ذاته، شريطة التحكم من جهة في أوجه صرف واستعمال التمويلات المعبأة بالحرص على تسخيرها حصريا لتمويل الاستثمارات المنتجة، وشريطة الحرص من جهة أخرى على أن لا يتعدى مستوى المديونية السقف الذي يضمن استدامتها والقدرة على إرجاعها.

كما تجدر الإشارة في الأخير إلى أن اللجوء إلى الاستدانة يخضع للترخيص من قبل البرلمان، باعتبار أن مستوى المداخيل والنفقات وحاجيات التمويل السنوية يتم الترخيص لها في إطار قانون المالية السنوي والذي يحدد سقفا لمستوى التمويلات الخارجية لا يمكن بأي حال تجاوزه وتتم تغطية الفارق المتبقى من احتياجات التمويل بالموارد الداخلية.

السيد الرئيس،

لقد عرف مؤشر الدين الإجمالي للخزينة ارتفاعا ابتداء من سنة 2010 ليصل إلى حدود 59,7 % من الناتج الداخلي الخام متم 2012، ثم 63,5 في نهاية 2013، ثم 63,9 في نهاية 2014، ويأتي هذا الارتفاع في ظرفية اقتصادية تميزت بارتفاع كبير في أسعار المواد الأولية والأساسية وتفاقم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أدت إلى تراجع الموجودات الخارجية وارتفاع حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني، خصوصا التمويل الخارجي، ولمواجهة هذه الوضعية عمدت الحكومة إلى تبني سياسة مالية توسعية لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية استعملت فيها كل الإمكانيات والهوامش المالية الميزانية التي كانت متوفرة آنذاك حيث قامت بإعطاء الأولوية لإنعاش الطلب الداخلي عبر الإجراءات التالية:

- الرفع من الاستثمار لتعويض تراجع الطلب الخارجي الموجه لبلادنا، حيث وصلت نفقات الاستثمار استثمار الميزانية العامة إلى 50 مليار درهم سنويا في المتوسط بين



قاعدة ذهبية تنص على حصر الافتراضات في تمويل نفقات الاستثمار وسداد أصل الدين فقط، مما سيساهم في خفض معدل المديونية، وهذا ما جسدهته الحكومة على أرض الواقع بمناسبة إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015.

كما تسعى الحكومة إلى نهج سياسة اقتصادية قادرة على تحقيق نسب نمو اقتصادي مهمة من خلال استمرار نهج الإصلاحات البنوية الهادفة إلى تحسين مناخ الأعمال ودعم القطاعات المنتجة وتنويع النسيج الاقتصادي الوطني لتحقيق نمو اقتصادي قوي وتضامني، وبالله التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود دقيقة واحدة.

النائب السيد عبد العزيز لشهب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة، أنا عندي غير أسئلة مباشرة، اليوم الدين العمومي وصلنا تقريبا 580 مليار ريال الدرهم ولكن اللي كنا لاحظوا للأسف الشديد أن خدمة الدين انتقلت من 37 مليار ريال الدرهم سنة 2011 إلى 68 مليار ريال الدرهم سنة 2015 وهذا الشيء انما تكلمتوا بأن نسبة الاستثمار العمومي راه انخفضت السيد رئيس الحكومة ماشي كثر، وبالتالي انتقلت من 20,8 مليار درهم سنة 2011 إلى 19,3 مليار درهم سنة 2015، التخوف الكبير ديالنا السيد رئيس الحكومة هو هاذ الدين العمومي يكون موجه إلى الاستهلاك وليس للاستثمار، واحنا كنتخوفوا ربما يكون هاذ الدين العمومي موجه ربما للأداء ديال غير الأجور، الأداء ديال تأييث المكاتب إلى غير ذلك وبالتالي اليوم احنا..

ثالثا: إستراتيجية الحكومة للتحكم في التوازنات المالية وخفض الدين العمومي.

السيد الرئيس،

مع استمرار الركود الاقتصادي وارتفاع أسعار المواد الأساسية والبتروولية تقلصت الهوامش المتاحة وكان لا بد من إدخال إصلاحات مهمة والخروج التدريجي من السياسة الاقتصادية التوسعية وقد همت بالخصوص ما يلي:

- إصلاح نظام المقاصة عبر تفعيل نظام المقايضة الكلي بالنسبة للبنزين والفيول بكل أنواعه والغازوال؛

- البدء في الإصلاح الضريبي، عبر تفعيل توصيات المناظرة الوطنية حول الإصلاح الضريبي بهدف تعزيز مردودية المنظومة الجبائية وتحسين العلاقة بين الإدارة والملمزين.

وبفضل هذه الإصلاحات قد نجحت الحكومة في تقليص عجز الميزانية من 7 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2012، إلى 5,2 % سنة 2013، ثم إلى 4,9 % سنة 2014 ومن المرتقب أن ينحصر هذا العجز في حدود 4,3 % سنة 2015.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم تسجيل أول ادخار عمومي إيجابي يقدر ب 5,2 مليار درهم سنة 2014 بعد ادخار سلمي لمدة 3 سنوات متتالية، وكان من نتائج هذه الإصلاحات والتحكم في عجز الميزانية أن تقلصت الوتيرة السنوية لارتفاع معدل مديونية الخزينة إلى 0,4 نقطة من الناتج الداخلي الخام في نهاية 2014، مقابل معدل الارتفاع السنوي بلغ 4,1 نقطة ما بين 2009 و2013، ويبقى الهدف هو استقرار نسبة المديونية خلال هذه السنة على أن تنخرط في منحى تنازلي ابتداء من سنة 2016، كما عملت الحكومة على إدخال مقتضيات جديدة ضمن القانون التنظيمي الجديد للمالية، تتضمن تأطيرا قانونيا أكثر دقة للمديونية عبر إدخال



مليار سنة 2001-2007 واللي اليوم يعني في الفترة بين 2008 و2011 بالله تتوصل 5,2 مليار مما يعني أن 85 % من المداخيل المحصلة من الخوصصة تم تحصيلها قبل 2008 وهذا يثقل كاهل الميزانية العمومية، نفس الشيء بالنسبة للمصاريف، بالنسبة للمصاريف العمومية أو النفقات، النفقات العمومية كذلك عرفت واحد الارتفاع مهول يكفي أن نعرف أن النفقات ديال المقاصة وصلات خلال الفترة 2009-2012، 144 مليار درهم في حين أن نفس النفقة كانت في 2005-2008 في مستوى 72 مليار درهم نفس الشيء بالنسبة للمجهود الاستثماري، المجهود الاستثماري للحكومة الحالية هو مجهود جد مهم بحيث أن الاستثمارات في الفترة بين 2009-2013 وصلات ل653 مليار درهم في حين أن هاذ النفقات في الفترة ما بين 2005 و2008 كانت في مستوى 330 مليار يعني بأن الاستثمار في ظل هذه الحكومة تضاعف وهذا كيبين بأن الحكومة تتآمن بالتأثير وبالأهمية ديال الاستثمار؛

النقطة الثالثة هي كتلة الأجور، كتلة الأجور عرفت حقيقة واحد الارتفاع بمستوى 104 % بين 2003 و2014 كل هذا كيبين بأن الميزانية العمومية تأثرت كثيرا وهاذ الشيء اللي كيخلق العجز كما شرحه السيد رئيس الحكومة، واللي كيخلينا نمشيو للمديونية، لكن الحكومة الحالية التجأت للبحث عن عدة إجراءات وعدة إصلاحات بهدف النقص من هاذ العجز، هاذ الإصلاحات بدأت كتعطي الأكل ديالها بحيث أن الحكومة قادرة تتحكم في النسبة ديال الديون بحيث أن النسبة ديال الارتفاع ديال الدين العمومي بين 2010 و2011 حتى ل2012 كانت تتطلع ب 4 %، في 2014 طلعات فقط ب 0,4 % وهذا كيبين المجهود المهم اللي تتقوم به الحكومة بين 4 % ل0,4 هذا مجهود جد مهم وقد اعترفت بذلك مؤسسة التنقيط العالمية بحيث أن التقرير الأخير ل standard &

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت. الكلمة لفريق العدالة والتنمية في حدود 4 دقائق.

النائبة السيدة حكيمة فصلي:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

إن مسألة الدين العمومي هي مشكل يؤرق جميع دول العالم، وهي ليس خاصة تطبع الاقتصاد الوطني بل هي تطبع جميع الاقتصاديات بالنظر إلى التدبير الحيوي للمالية العمومية، سأنتظر لأن السيد رئيس الحكومة مداخلته كانت جد مهمة وجد دقيقة سأنتظر إلى ثلاث نقط:

أولا بالنسبة للدين العمومي اليوم اللي في المغرب واش هو نتاج غير لهاذ الحكومة، الدين العمومي اليوم فيه شق مهم اللي جاي من أننا وصلنا اليوم وبعض الديون اللي خذاتها المملكة المغربية في سنوات 2004-2005 اللي وصلات اليوم à maturité وخاصها تخلص إذن شق كبير من هاذ الدين ماشي ديال هاذ الحكومة هو ديال الحكومات السابقة؛ الشق الثاني عنده علاقة بالتأثير ديال الأزمة العالمية على الميزانية بحيث أن الميزانية المغربية عرفت عدة تغييرات على مستوى المداخيل وكذلك على مستوى النفقات، على مستوى المداخيل المرودية ديال النفقات الجبائية عرفت واحد الانخفاض كيما قلت بفعل التأثير ديال الأزمة العالمية، كذلك المداخيل غير الجبائية وهنا غادي نخصر على واحد النقطة اللي هي جد مهمة، المداخيل المحصلة من الخوصصة التي كانت تمثل 48



النائب السيد حسن بن عمر:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لما كلفني السيد رئيس الفريق بالتعقيب على جوابكم السيد رئيس الحكومة، ولما اطلعت على الموضوع، ولما توصلت بالمعلومات حول الموضوع، وجدت نفسي السيد رئيس الحكومة بأنه من أسهل المداخلات اللي غنقوم بها هو هاذ المداخلة هاذي، لأنه وجدت بأن الأرقام تتكلم بنفسها، وهنا بغيت نركز على واحد جوج ديال النقط السيد رئيس الحكومة قبل ما نبدا المداخلة.

أولا أحب من أحب وكره من كره السيد رئيس الحكومة، هاذ الحكومة هاذي جات وج ابنت معها البركة، سعر النفط انخفض ب 50%، سعر الغاز كذلك، الاستثمارات تزداد يوما بعد يوم، ومن الأوراش الكبرى اللي خللات المغرب يكون عندو فرصة باش *pour créer des emplois*

وهو اليوم المغرب كيلعب دور كبير في صناعة السيارات، اليوم المغرب كيلعب دور كبير في قطاع الطيران، اليوم المغرب كيلعب دور كبير في الطاقات المتجددة وغير ذلك، الأمطار السيد رئيس الحكومة، الأمطار تماطلت في جميع نواحي المغرب، واليوم السيد وزير الفلاحة الأمس أعلن بأنه هاذ السنة الفلاحية بإذن الله غتكون من أحسن السنوات وهو تكلم وغناكد على الرقم، غيتكلم ب 110 مليون قنطار من القمح، هذا جواب من فضل الله، هذا جواب من رحمة الله، السيد رئيس الحكومة، حكومتكم تتمتع برحمة وبعطف الخالق؛

poor's حول تصنيفات الديون السيادية في منطقة الشرق الأوسط تؤكد ذلك.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، انتهى الوقت. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود دقيقة.

النائب السيد يونس السكوري وبحسو:

شكرا السيد رئيس الحكومة،

الرقم ديال 60 مليار السيد رئيس الحكومة هو اللي عندكم ديال خدمة الدين، بينما الاستثمار هو 50 مليار ديال الدرهم بمعنى خدمة الدين كيفما قال الأخ من الاستقلال هي أكبر من الميزانية ديال الاستثمار واخا، قولوا لنا هاذ الدين العمومي اللي كتكلفوا راسنا باش نجيبوه قولوا لنا فين درتوه؟ شنا هي المشاريع المنتجة المهيكلة اللي كتخلق مناصب الشغل؟ عطبونا أمثلة حية وقولوا لنا شحال ديال عدد مناصب الشغل اللي خلقتوها في الأوراش الكبرى في الصناعة مثلا وفي أمور أخرى؛

ثانيا السيد رئيس الحكومة المحترم، انما تتكلموا فقط على الدين ديال الخزينة وأنتم تعلمون علم اليقين بأن الدين اللي تكلم عليه H.C.P المندوبية السامية للتخطيط هو الدين العمومي بعدا كلو، اللي وصل ل 80% هذاك الخط الأحمر اللي تكلمتي عليه السيد رئيس الحكومة؛

ثالثا وأخيرا ما تكلمتوا لينا على الدين الداخلي، أي الفلوس اللي كتأخذ الخزينة من الاقتصاد أو ما كيمشيوش هاذ الفلوس للمقاولات، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 7 دقائق، تفضل السيد النائب.



المستمر على جلب الاستثمار الأجنبي ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة.

السيد رئيس الحكومة، بالرغم من هشاشة الوضع الاقتصادي العالمي فإن الحكومة حققت الأهداف المسطرة في التصريح الحكومي، كما استطاعت المحافظة على التوازنات الماكرو-اقتصادية دون المساس بالقدرة الشرائية للفئات الاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة، اليوم جميع المؤسسات المالية العالمية تعترف بالنموذج المغربي وتعترف بنجاح هذا النموذج.

السيد رئيس الحكومة، استمروا في عملكم رغم التشويش على الحكومة الذي لا يؤثر على عمل حكومتكم ونحن كأغلبية سنكون معكم واستمروا في عملكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للفريق الاشتراكي في حدود دقيقة واحد، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد العزيز العبودي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكمة المحترم،

حقيقة أنا غادي نعتمد على المعطيات ديال وزارة المالية هو أن المديونية ارتفعت ب 142 مليار درهم، هذه حقيقة ديال وزارة المالية والإحصائيات ديالها، اليوم السيد رئيس الحكومة المحترم حنا كنعقولوا أودي هذا أمر اللي ما بانش على مستوى الواقع وعلى مستوى المعيشة ديال السكان، وبالتالي ملي كنعشفو حاليا، كنعشوفو على أن هذه المديونية هادي مشات للاستهلاك وليس للاستثمار، والدليل على ذلك السيد رئيس الحكومة المحترم هو المقاولات اللي ما تخلصتش، اليوم كاين مقاولات الأخوات والإخوان النواب المحترمين اللي قاموا

ثانيا السيد رئيس الحكومة، لما هاذ الحكومة عرفت أزمة سياسية والتحق بها الحزب اللي كنتمي ليه حزب التجمع الوطني للأحرار، كاين اليوم واحد الثقة، وكاين اليوم واحد الانسجام، انسجام تام وخالص اللي كيخلي جميع القطاعات وجميع الوزارات كيشتاغلوا بكل ارتياح، هاذ الانسجام وهاذ الارتياح هو اللي خلى الحكومة توصل اليوم وتعطي هاذ النتائج ونوصلوا الحمد لله للوضعية المالية تتحسن.

السيد رئيس الحكومة، إن بلادنا نجحت في الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الأساسية، إذ تمكنت من تخفيض عجز الميزانية والعجز التجاري من الناتج المحلي الإجمالي، نطلب منكم بأن التدابير الرامية إلى خفض عجز الميزانية العمومية لا يجب أن يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي ودينامية الدورة الاقتصادية الوطنية، وأن المرحلة تقتضي التوفيق بين التوازنات الماكرو-اقتصادية وبين تشجيع الاستثمار والإنتاجية والاستهلاك والوصول إلى مستوى اقتصادي قادر على خلق الثروات والشغل، خصوصا في ظل الوضع السياسي المستقر الذي يميز بلادنا.

وتجدر الإشارة أن العلاقة الجدلية القائمة هنا تكمن في الربط الميكانيكي بين عجز الميزانية والدين العمومي وإقرار السياسة وقائية عقلانية في إطار مقارنة إستراتيجية حذرة للتوازنات الماكرو-اقتصادية من أجل ضبط التوازنات المالية.

السيد رئيس الحكومة، إننا في فرق الأغلبية نعاين عن كذب تحسن المؤشرات الماكرو-اقتصادية لبلادنا، إذ نؤكد على ضرورة تنفيذ إستراتيجية الحكومة للتحكم في التوازنات المالية، فإننا نتمن الإجراءات التي همت ترشيد النفقات العمومية، خاصة تلك المتعلقة بالتسيير والتركيز أساسا على تقوية تنافسية الاقتصاد الوطني عبر انعاش الاستثمار العمومي والخاص والعمل



إن الحكومات المتعاقبة وبالرغم من محاولتها معالجة إشكالية الدين والحفاظ على التوازنات المالية في نسب معقولة، إلا أنها وللأسف لم تفلح في الانعتاق من دوامة هذه الآفة وهذا أمر طبيعي أن هذه الحكومات بقيت حبيسة منظور اقتصادي ومالي ولم تعد قادرة على الأخذ بزمام المبادرة لطرح بدائل أخرى ممكنة، فالمنطق الذي أغرق دول بأكملها في مستنقع الديون الداخلية والخارجية هو نفس المنطق الذي اعتمدته الحكومات السالفة وتسير على نهج الحكومة الحالية. إن الأرقام المعروضة أمامنا لها دلالتها ولها معناها، لكن وكما أشرنا إلى ذلك، وجب أن نصوغ توجهات سياسية، اقتصادية ومالية من جيل جديد وخارج منطق وتوجهات المؤسسات المالية الدائنة.

إن استرجاع التوازنات المالية يمر عبر استرجاع جزء من سيادة القرار في التوجهات الاقتصادية والمالية لبلادنا، لقد قدمت عدة وصفات لتجفيف أو لتخفيف الدين الداخلي والخارجي في الماضي القريب، إلا أن هذه الإجراءات لم تعد ذي نفع في تسديد الديون بل ساهمت في الزيادة من كتلة الدين، هذه هي الحقيق اليوم.

إننا في الفريق الحركي، ننادي من هذا المنبر بسياسات اقتصادية ومالية مواطنة وإنسانية ومع فتح نقاش عمومي بمساهمة كل الأطياف السياسية لبلورة استراتيجيات فعالة تمكننا من تثبيت استقرارنا الاقتصادي والمالي على غرار الاستقرار السياسي التي تنعم به بلادنا بفضل حنكة صاحب الجلالة نصره الله.

إن الإشكالية المتعلقة بالدين هي قضية وطنية بامتياز بعد قضية وحدتنا الترابية، ويضعها حزينا في صلب اهتماماته، فلا يمكن تمثين جبهتنا الداخلية في غياب استقرار مالي وفي تسجيل مواصلة تفكيك النسيج المجتمعي بفعل التأثيرات السلبية للدين الإجمالي على المجتمع وعلى خزينة الدولة.

بأشغال قاموا بمدارس قاموا بثانويات الناس قرأت وما تخلصاتش إلى يومنا هذا.

السيد الرئيس المحترم، كذلك ملي تشوفوا هاذ المديونية ارتفعت خصنا نعرفو الخطورة دياها على مستوى السياسة ديال البلاد، لأن هاد العملية تجرنا اللي كنا فيه سابقا ديال برنامج التقويم ديال 1981، لهذا السيد رئيس الحكومة المحترم ...

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب انتهى الوقت. الكلمة للفريق الحركي في حدود أربع دقائق، الفريق الحركي.

النائب السيد وديع تنمالي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الرئيس، اسمحو لي في البداية أن أعبر لكم عن تقديري لكم ولحكومتكم لطرح موضوع ذات أهمية بالغة للمناقشة، علما أن إشكالية الدين وما تفضلتم به أمامنا لا يمكن تداوله بما يستحقه من اهتمام خلال هذه الجلسة. فلا يخفى عليكم السيد رئيس الحكومة، أن الهم الوحيد والأوحد الذي يؤرق حكومات العالم اليوم هو ليس فقط استرجاع التوازنات المالية بل المحاولة الجاهدة لهذه الحكومات لاسترجاع سيادة اقتصادياتها ومالياتها العمومية، وهو معطى لم يعد خاف على أحد. إلا إن الإشكال القائم اليوم يتلخص في إيجاد وصفات والسبل الحقيقية لمعالجة ثقل كتلة الدين والتخفيض من وطأته على الاستثمار العمومي وعلى التنمية البشرية والاقتصادية عموما.



السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت. الكلمة لفريق التقدم الديمقراطي في حدود ثلاث دقائق وثلاثون ثانية.

النائب السيد إدريس الرضواني:

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس الحكومة الموقر،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة أمامكم باسم فريق التقدم

الديمقراطي، وبدون شك فإن المغاربة جميعا يتابعون تطور الدين العمومي من جهة، وأيضا يتابعون مصاريف خدمة الدين العمومي وانعكاساته على الإقتصاد الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

إن الموضوعية تقتضي أن نضع الأمور في سياقها، والسياق ينطلق منذ أن شكلت الحكومة، بحيث أن الوضع الوطني عرف ارتفاعا لمجموع المؤشرات وأساسا عجز الميزانية وعجز ميزان الأداءات وعجز الميزان التجاري وارتفاع الكتلة الأجرية وارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية وارتفاعات شتى وحتى.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الوضعية أيضا شهدت أزمة لم تستثن الدول المتقدمة والعظمى وأيضا شملت حتى الدول المتخلفة ومن بين هذه الدول، الدول المتقدمة التي يتعامل معها المغرب بشكل كبير.

السيد رئيس الحكومة، اسمحوا لي أن أقول لكم بأن بداية الحكومة كانت في وضع عسير جدا وجدا، واليوم ونحن نتابع الوضع في المنطقة العربية في بعض البلدان أساسا التي فقدت السيطرة على استقرارها وأصبحت في وضع لا يحسد عليه، أيضا مجموعة من الدول تحلم بالسلم المدني والاستقرار

تلکم أيها السيدات والسادة، رسالة الفريق الحركي وتلکم تطلعاته من أجل مغرب الغد، لذا وجب علينا جميعا وبروح صادقة ومواطنة إيجاد الحلول. إن إشكالية الدين هي منتج متعمد لسياسات ليبرالية بدون قيود تغفلت وتجاهلت عنصر التنمية الحقيقية خدمة لأهداف السوق. إن الرهان اليوم هو على العنصر البشري وعلى الطاقات الوطنية لخلق ثروات مادية وغير مادية تقينا شر الاستدانة المستدامة، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة لفريق الإتحاد الدستوري في حدود دقيقة واحدة.

النائب السيد الحسين الرحوية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

على مستوى المديونية أنجزت الحكومة أرقاما قياسية في السنوات الأخيرة فقد بلغت المبالغ المقترضة إلى 122 مليار درهم، لقد كانت المديونية قبل هذه الحكومة في حدود 428 مليار درهم وأصبحت الآن تتجاوز 544 مليار درهم، إن ارتفاع مديونية الخزينة إلى 63,5% يترجم إلى حد ما تباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض الموارد الجبائية لأهم المساهمين، وفي ظل هذا التراجع المالي لنظام المعاشات المدنية كل ذلك يفرض اللجوء إلى الاستدانة، فهل انعدمت الاختيارات؟ فهل افتقدنا القدرة على ابتكار حلول هيكلية لمواجهة اختلالات ماليتنا العمومية؟ الاستدانة وبالشكل الذي تتم به يشكل حاليا أسهل الحلول لهذه الحكومة ولكن السيد رئيس الحكومة إلى متى؟ الاستدانة المفرطة ستؤدي إلى تآكل الثقة وتضييق دائرة الحلول إن لم نقل ستؤدي إلى إغراق البلاد في دوامة من المشاكل والتداعيات على جميع المستويات...



0,4 % وتحسين عجز الميزان التجاري الذي تقلص ب 6 % فضلا عن ارتفاع الصادرات واستقرار الواردات، وخاصة بفضل تقلص الطاقة في الأشهر الأخيرة من سنة 2014 بشكل مهم. وعموما هذه النتائج إيجابية جاءت طبعاً بفضل الأداء المتميز للقطاعات الواعدة والمهن العالمية بالمغرب، كما حافظ المغرب على ثقة الشركاء والمستثمرين كما تشهد على ذلك استفادتهم من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي والشروط المتميزة للاقتراضين الأخيرين للخزينة في السوق الدولية، غير أن رفع التحديات التي تواجهها الحكومة لتعزيز مناعة الاقتصاد الوطني وتحديث هيكله والرفع من تنافسيته يقتضي تسريع وتيرة الإصلاحات وتوسيع نطاقها في إطار تفعيل الدستور...

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، شكرا انتهى الوقت. الكلمة للسيد رئيس الحكومة للجواب على التعقيبات فيما تبقى من الوقت.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن أعبر عن أنني حين أسمع بعض التدخلات، أتساءل هل نحن نعيش في نفس البلد أو أننا نعيش في بلد آخر. إذا كان الوضع بهذا السوء الذي أسمع من بعض السادة النواب المتدخلين، فأولا كيف استمرت هذه الحكومة ما يقارب الثلاث سنوات ونصف؟ كيف استمر الشارع المغربي هادئا آمنا مطمئنا متابعا للحياة السياسية ومنخرط فيها؟ كيف في ثلاث سنوات صعبة جدا في المنطقة كلها المغرب ما فتى ينال تماني الأطراف الخارجية ومؤسسات التنقيط الدولية، الاقتصادية؟ كيف ترتفع شعبية الحكومة وشعبية رئيسها حسب

والبحث عن التنمية والديمقراطية. وفي هذه المرحلة، ونحن اليوم علينا أن نقيم الوضع ما بين البداية واليوم، اليوم مجموع المؤشرات تحسنت، مجموع المؤشرات نسجل بإيجاب أنها تحسنت وأن المغرب والله الحمد حافظ على استقراره وحافظ على وثبت مؤسساته بل ركزها وطورها بشكل كبير جدا مقارنة مع الماضي.

السيد رئيس الحكومة،

إننا في فريق التقدم الديمقراطي واعون أن تمويل عجز الميزانية عن طريق الاقتراض ليس عيبا، شريطة أن يوجه هذا الاقتراض إلى الاستثمار والاستثمار المنتج للشغل...

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت. الكلمة للمجموعة النيابية لتحالف الوسط في حدود دقيقتين، تفضل السيد النائب السي هاللي.

النائب السيد عبد العالي محمد هاللي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

مما لا شك فيه أن الحكومة لديها وعي تام بالانعكاسات السلبية لتفاقم عجز الميزانية على الاقتصاد الوطني وعلى المالية العمومية، ولولا الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة والهادفة إلى تحسين، ترشيد وتديير النفقات العامة والمتمثلة خاصة في إصلاح نظام المقاصة عبر إدخال نظام المقايسة الجزئية وتغطية المخاطر المرتبطة بالارتفاعات المهمة لسعر الغاز والوفي التحكم في كتلة الأجور لفاق عجز الميزانية مستواه ولتفاقم الدين العمومي بصفة أكبر.

وبالرغم من هشاشة الظرفية الدولية والمخاطر المحيطة بها، فإن الاقتصاد الوطني استطاع أن يقاوم نسبيا كل الصدمات الخارجية وينخرط في تحسين مستمر لأدائه، حيث سجلت نسبة نمو مهمة خلال سنة 2014: 3 % والتحكم في التضخم



الحكومة، هو العجز كان موجود وجينا ولقينا وأشنو هو السبب ديالو دائما، السبب ديال العجز هو أنه الإمكانيات التي تكون عند الدولة تعجز عن أن تؤدي مصاريفها، فنحتاج إلى المديونية فنستدين، بحال كل العائلة كتصور 10.000 درهم والمصاريف ديالها 12.000 درهم كيخصها ديك الساعات تمشي تخرج تستدين، أنا كنتغرب دبا من واحد القضية ملي جيت نقص ملي جيت نزيد في ثمن ديال المحروقات نضتو قلتوا لي لا، دابا كون ما نقصناش الثمن ديال المحروقات، كون ما زدناش في الثمن ديال المحروقات وعملنا الإصلاح ديال المقايضة كنا غادي نحتاجو 100 مليار ديال الدرهم أخرى بين 80 و100 مليار ديال الدرهم أخرى ديروا الحساب، ملي جيت عام 2012 خلصنا 21 مليار ديال الدرهم في المازوت ديال المقاصة، هاذ العام 2015 راه المدير ديال الميزانية فرحان لأنه ما غنخلصوا ولا درهم واحد، 21 مليار درهم غير ديال المازوت، 57 مليار درهم ديال المقاصة هاذ العام 23 مليار ديال الدرهم 34 مليار ديال الدرهم ديال 2015 و23 مليار ديال الدرهم ديال 2014 و11 مليار ديال الدرهم ديال 2012 هذه كتتمثل بين 80 و100 مليار ديال الدرهم، هاذ 80 مليار ديال الدرهم منين كنا غانجييوها؟ لو كان سمعت لكم غانجييوها من العجز غانجييوها من الدين غاتكون زيادة على داكشي الآخر ملي جينا نزيدو في الثمن ديال الماء والكهرباء قلتوا ليا لا ما تقيش الثمن ديال الماء والكهرباء، لو كان ما زدناش في الثمن ديال الماء والكهرباء العجز شحال غادي يكون عاود ثاني 17 مليار ديال الدرهم إضافية في ما أذكر، إيلا كان 17 مليار ديال الدرهم إضافية منين غانجييوها عاود ثاني غايخصنا نجيوها من العجز وهكذا ترون أن هنالك تناقض في الخطاب أنا غير قولوا لي كلمة وحدة، قولوا لي اشنو بغيتوا داكشي اللي بغيتوا نديروه ولكن واجهوا المجتمع به، ماشي ملي نجى نتاخذ

استطلاعات الرأي؟ أخبرونا لكي نفهم، هل فعلا نحن على أبواب تقويم هيكلية جديد، هذا كلام بجانب للصواب، نحن لن نفر من المسؤولية، أن نساءل، نحن هنا لنسأل ونساءل، ولا ندعي أن أداءنا هو أداء مثالي، أدأونا فيه أخطاء وعيوب بحال ديال الناس كاملين، ولكن في العموم الحمد لله، الحمد لله في العموم الأمور جيدة باقي ما وصلناش للدرجة اللي نكونوا مقتنعين فيها 100%، ولكن الأمور جيدة ولهذا لما قام السي عمر، لما قام وذكرنا بفضل الله سبحانه وتعالى أنا كنقولها وكناكد عليها أن ما كنامنش بالسياسة اللي كي عملها الإنسان فقط، أنا كنامن باللي السياسة هي سبب من الإنسان وهي توفيق من الله والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾، على لسان صالح فيما أذكر، فلهذا خاص تكون الأمور عندنا واضحة فعلا نحن نستبشر خيرا كلما نزلت قطرة من السماء صحيح ونؤمن ببركة الله سبحانه وتعالى ونؤمن بيمن الطالع، لا نتشاءم كما نمانا رسول الله ولكننا نؤمن بيمن الطالع وتفاءلنا كثيرا لما التحق بنا إخواننا من الأحرار بالانسجام الذي حصل في الأغلبية كما كان حاصلا في الحكومة.. قال صلى الله عليه وسلم: "أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما" فحين يكون الشركاء متجانسين ويعملون بنية حسنة فإن الله سبحانه وتعالى يوفقهما لماذا لا نقول هذه الأشياء، وكيف لا نستغرب، كيف لا نستغرب فضل الله سبحانه وتعالى علينا ولا نذكر به حين نرى حتى أثمان البترول قد نزلت في النهاية، هذا كذلك لا بد أن نستشعر أنه من فضل الله سبحانه وتعالى علينا وعلى هاذ الحكومة وعلى هاذ الشعب وعلى هذا الوطن وعلى ملكنا حفظه الله لنا، لا بد أن نقول هذه الأشياء لا سبيل للتراجع عن هذه الأشياء.

ولكن إذا كان هنالك عجز، اسمحوا لي أن أشرح للمواطنين أن العجز هو ماشي واحد الحاجة اللي اخترعتها هاذ



داعش.. أنت هو السفية.. أنت أكبر سفية.. ملّي تعطيني الإذن نتكلم السيد الرئيس.. ما هضرتش عليك انت أنا قلت على اللي قال داعش واللي قال النصر واللي قال الموساد آه نعم آه.. لا بد تخلصوا...

السيد الرئيس:

..رفعت الجلسة.. السيد الرئيس، رفعت الجلسة.

الإجراءات اللي فيها المصلحة ديال الشعب وديال المجتمع تنوضوا تبادوا تتعايروا وتنوضوا تبادوا تقولوا الكلام ديال السفاهة وتنوضوا تقولوا الكلام اللي خارج الطريق، نعم لا ما غانسحبش ما غانسحبش،.. رئيس الحكومة محصن بالدستور وبالقانون ولا تخيفونه أبدا.. علاش ما درتيش هكذا ملّي تكلم صديقك على